أكد أن إنشاء الهيئة المستقلة للقوى العاملة تعالج كل القضايا التي تثار بشأن نظام الكفيل

الصواغ: لم نتسلم تقارير عن مكافحة الإرهاب أو أوضاع العمالة
العمار: لدينا قانون لمكافحة غسيل الأموال والإرهاب منذ 2003

أكد الوكيل المساعد للتنمية الاجتماعية في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل احمد الصواغ ان وزارة الشؤون غير معنية بالشؤون الخارجية ومشهود لها بالنجاح والكفاءة من حيث تطبيق القوانين في الامور الداخلية في ممارسة غسيل الاموال، مبينا ان الوزارة لم تتسلم اي تقرير رسمي بل ما قرأته في وسائل الإعلام.

واشار في مؤتمر صحافي عقد ظهر امس في مقر الوزارة للرد على اتهامات نائب الخزانة الأميركية ديڤيد كوهين والتي اتهم من خلالها الكويت بأنها غير متعاونة في مكافحة الارهاب، ان الكويت والمتمثلة في وزارة الشؤون حريصة وبشكل جاد في محاربة غسيل الاموال بالتنسيق مع البنك المركزي ووزارة الخارجية وكافة البنوك المحلية ومختلف الجهات لافتا الى ان الوزارة جادة في تطبيق القوانين المعمول بها فيما يخص حقوق الانسان خاصة في العمالة المنزلية والتي تواجه مشاكل واستطاعت مواجهتها وبحث المشاكل المتعلقة بتلك العمالة.

واضاف الصواغ ان الوزارة حرصت على عقد اجتماعات دورية مع وزارة الخارجية لمناقشة الامر الذي يتعلق بالتقارير الخاصة لمكافحة الارهاب وكيفية التصدي لها وان العمل الخيري يسير بشكل محدد ولا يوجد ما يعكر صفوه وان الوزارة لم تتلق اي تقرير رسمي من الخارجية يتعلق بقضية مكافحة الارهاب أو ما يتعلق بأوضاع العمالة وحقوق الإنسان مشيرا الى ان القرار الاخير بشأن تحديد حد ادنى للأجور في القطاع الاهلي للعمال وهو 60 دينار ساعد بشكل كبير في رفع الظلم الواقع على تلك العمالة واثبت نجاح الكويت في حفظ حقوق العمالة الوافدة، كما أن إنشاء الهيئة العامة للقوى العاملة التي ستبصر النور قريبا ستضع حدا لكل ما يثار بشأن نظام الكفيل.

من جهته قال مدير ادارة الجمعيات الخيرية والمبرات في وزارة الشؤون ناصر العمار ان قانون مكافحة الارهاب تم وضع مختلف التعديلات من قبل اللجنة ورفعت الى الحكومة والى مجلس الامة والجميع بانتظار فصل قانون غسيل الاموال عن قانون مكافحة الإرهاب، لافتا إلى ان الكويت لديها قانون خاص منذ 2003 وأنها تستعين بقانون الجزاء الكويتي، بالإضافة إلى الاستعانة بالبنود المختلفة الخاصة بهذا القانون وأن مجلس الامة يمتلك حق اصدار التوصيات المختصة بهذا القانون.

وأكد العمار أن اللجنة الوطنية لمكافحة الارهاب قامت بتشكيل فريق عمل مختص أثبت أن الكويت حرصت على القوانين الخاصة بمكافحة الارهاب بجميع أنواعها وأشكالها، مشيرا إلى أن المخالفات في العمل الخيري لا يمكن وصفها بالجسيمة ليصدر في حقها قوانين خاصة لمكافحة الارهاب خاصة وأن الامر يتعلق بتشريعات دول مختلفة لمواجهة الارهاب وأنه لا يمكن اصدار تلك القوانين بحجم المخالفات المختلفة.

وأشار العمار الى أن الكويت كعمل مؤسسي مشترك تقوم بمراقبة الانجازات المختلفة المتعلقة بالعمل الخيري الكويتي والتي تهدف إلى المساهمة في سمعة الكويت في المحافل الدولية، لافتا الى ان اتهام الكويت ما هو الا ادعاءات باطله وان الكويت حريصة على عملها الخيري من خلال قنواتها الشرعية ووزارة الشؤون تميزت من بين كافة الوزارات من حيث تقاريرها الجيدة.

واضاف العمار ان ميزانية الاعمال الخيرية بلغت 86 مليون دينار تقريبا في عام 2009 وهو الامر الذي يحتاج الى وقت وجهد كبير لقياس كافة المعايير المتعلقة كون الامر لا يمكن ان يقاس بسهولة لافتا الى انه تم تفعيل هذا الجانب وفقا لمشروع الميكنة وان الوزارة نجحت في الربط بين جميع القطاعات وجهات الدولة المختلفة مشيرا الى ان وزارة الشؤون تتعاون بشكل واضح مع جميع وزارات الدولة لاسيما وزارة الخارجية.

● بشرى شعبان

أحمد الصواغ وناصر العمار خلال المؤتمر الصحافي

86 مليون دينار ميزانية الاعمال الخيرية ومخالفات الجمعيات لا تعد جسيمة

اصدر قرارين وزاريين

العفاسي يشهر نقابة العاملين بالمختبرات الطبية وأخرى للعاملين في مجال التغذية

أصدر وزير الشؤون د.محمد العفاسي قرارين وزاريين، قرارا يقضي بإشهار نقابة العاملين في المختبرات الطبية وقرارا آخر بشأن إشهار نقابة العاملين في مجال التغذية في القطاعين الحكومي والخاص.

ويشمل كل من القرارين ملخصا للنظام الأساسي في كل من النقابتين المشهرتين وينظم النظام الداخلي لعضوية النقابة الخاصة بالمختبرات بقبول كل من يعمل في مجال المختبر ويزاول مهنته ويحمل مؤهلا علميا محترفا من الجهات الرسمية المختصة بالدولة ولديه قيد في سجل العاملين في المختبرات الطبية في اي جهة مختصة، وحدد قيمة الاشتراك السنوي بـ 20 دينارا ورسم الانضمام الى النقابة بـ 10 دنانير تدفع مرة واحدة.

ويلزم القرار النقابة بفتح حساب مصرفي في احد البنوك الكويتية (بنك الكويت الوطني) باسم النقابة، على ان تبدأ السنة المالية في اول يناير وتنتهي في آخر ديسمبر وتعقد الجمعية العمومية سنويا في شهر يناير أو فبراير، وحدد القرار ألا يقل عدد مجلس الإدارة عن 7 أعضاء تنتخبهم الجمعية العمومية لمدة 4 سنوات.

أما ما يتعلق بنقابة العاملين في مجال التغذية فحدد القرار شروطها.

● بشرى شعبان

د.محمد العفاسي

اللنقاوي والشمري حاضرا في الدورة

دورة تدريبية في ديوان معرفي لإطلاق «القوى الخفية» لذوي الاحتياجات الخاصة

نظمت دار معرفي مساء أمس الأول دورة تدريبية لفئة ذوي الاعاقة تحت عنوان «أطلق قواك الخفية» بحضور عدد من ذوي الاحتياجات الخاصة وأولياء أمورهم.

في البداية قامت عذاري اللنقاوي بإلقاء محاضرة عن كيفية تدريب الطفل وتنشئته ومدى تأثير القرآن الكريم على مخ الانسان ونقاط التفكير والتركيز والذاكرة، بالإضافة الى شرح كيفية استخدام أقسام المخ في التفكير السليم والوصول الى استخدام العقل بقسميه الأيمن والأيسر بصورة كاملة، كما قامت بعمل عدد من التدريبات للحضور والتي تساعد على التفكير السليم والتركيز على نقاط الذكاء عند كل فرد، بالإضافة الى عمل عدد من الاختبارات لقياس نسبة التركيز واستخدام العقل وقياس نسبة الذكاء عند كل فرد.

من جهته، أكد رئيس مجموعة جريدة «الأمل» الالكترونية التطوعية عبدالله الشمري ضرورة الاستعجال في تطبيق وتفعيل القانون الخاص بذوي الاحتياجات الخاصة.

لافتا الى انه في الآونة الأخيرة بدأت معالم اليأس تظهر على وجوه أبناء هذه الجهة من جراء التخاذل والتباطؤ في تفعيل هذا القانون.

وقال الشمري ان هذه الأنشطة تمت إقامتها بالتعاون مع دار معرفي بالمجان لخدمة ذوي الاحتياجات الخاصة وبهدف تشجيع أبنائنا وإخواننا المعاقين الذين هم بأمس الحاجة لمثل هذه الورش والمحاضرات والدورات التدريبية لتكسبهم الثقة بأنفسهم.

مؤكدا أن أهداف مجموعة جريدة الأمل الالكترونية التطوعية تنصب على توصيل صوت ذوي الإعاقة إلى أصحاب الاختصاص والمسؤولين وتوصيل المعلومات الكافية والصحيحة لأولياء الأمور والتركيز على إنصاف قضية إخواننا وأبنائنا من فئة غير محددي الجنسية من ذوي الإعاقة والعمل على دمجهم بالمجتمع الكويتي.

بالإضافة إلى تسليط الضوء على قدرات وطاقات ذوي الإعاقة وتنميتها والاستفادة منها في المجتمع والاهتمام بالجوانب الرياضية والدينية والترفيهية والاجتماعية والثقافية التي تكفل تنمية مهاراتهم ورسم البهجة والأمل والتفاؤل على وجوههم.

بدوره تقدم عضو اللجنة المنظمة في دار معرفي ناصر معرفي بكل الشكر والتقدير لمن حضر هذه الدورة التدريبية وشارك بها بهدف دعم هذا النوع من الأنشطة لخدمة المجتمع.

مؤكدا أن دار معرفي على استعداد دائم للمشاركة ودعم أي نشاط يعود بالنفع العام على المجتمع، متمنيا من المسؤولين بالدولة الاهتمام بهذه الفئة وتقديم الدعم اللازم لها عن طريق تفعيل القوانين وألا ينسوا ان هذه الفئة قدمت الكثير من المتميزين في جميع المجالات كما قاموا بتمثيل الكويت خير تمثيل وحققوا العديد من الانجازات باسم الكويت.

● عادل الشنان

عذاري اللنقاوي تلقي محاضرتها

وعبدالله الشمري يحاضر

أكاديميان كويتيان يردان على تقرير الخارجية الأميركية وانتقادات «الخزانة»

الدمخي: نعم هناك تجاوزات في حقوق الإنسان بالكويت
العنزي: الكويت الأفضل عربياً في حرية الصحافة والدلائل كثيرة

رد أكاديميان كويتيان مهتمان بحقوق الانسان على الانتقادات الموجهة من وزارة الخزانة الاميركية للكويت، وكذلك تقرير وزارة الخارجية الاميركية عن أوضاع حقوق الانسان في الكويت، وشدد رئيس جمعية مقومات حقوق الانسان د.عادل الدمخي على أن ما جاء به التقرير يشمل أشياء صحيحة وأخرى مغلوطة.

أما الصحيح منها فهو عدم وجود قانون للعمالة المنزلية، وأيضا تباطؤ الحكومة في حل مشكلة البدون وحرمانهم من حقوق عديدة، وكذلك منها سوء مراكز التوقيف وسوء إدارتها وتجاوزات قوات الأمن بحق المساجين.

ولفت الى ان هذه الملاحظات جاءت في تقرير الجمعية السنوي وقد انتقدنا بعض التجاوزات في وزارة الداخلية.

وتساءل د.الدمخي: لماذا عندما نصدر تقارير لا يلتفت اليها وهي تقارير فعلية من واقع الكويت، وعندما تأتي التقارير من وزارة الخارجية الاميركية يسرعون ويلتفون ويريدون الردود، فنحن نريد معالجة داخلية ولماذا ننتظر حتى تأتينا ملاحظات من الخارج.

أما عن عدم تعاون الكويت في مكافحة الارهاب فنقول لهم (هاتوا برهانكم إن كنتم صادقين)، وبالنسبة لاتهام النيابة العامة باتخاذ الاجراءات اللازمة بحق المتهمين في هذه القضية، ونحن ننتظر ما يصدر عن السلطة القضائية، حيث نجد هناك مساءلات من السلطة التشريعية للسلطة التنفيذية، كما أقول ان هذه الاجراءات التي تمت من الاعتداء على الموقوفين هي تصرفات فردية، فليس هناك تعد في حق الموقوفين من الدولة وإنما من أفراد ويحصل ذلك في جميع دول العالم، ولهذا فليس هناك اعتداء حكومي أو مؤسسي على أفراد المجتمع أمنيا مادام القضاء يأخذ مجراه وبشهادة المنظمة الحقوقية بأن القضاء الكويتي مستقل ونزيه.

أما عن مشكلة البدون فأكد د.العنزي ان هناك انتقاصا لحقوق البدون المدنية والاجتماعية، والآن هناك الكثير من الاجراءات التي تتخذها الدولة لحل هذه المشكلة وفي طريقها الى الحل قريبا ان شاء الله، أما عن ادعائهم بتقييد حرية الصحافة فأقول: حرية الصحافة في الكويت تعتبر الأفضل عربيا، ومبدأ الرأي والرأي الآخر في الكويت تحقق فعلا من خلال الكتابات التي نقرأها يوميا، وأيضا ما نشاهده عبر الفضائيات ولكن هناك حدودا لهذه الحرية عندما تتعدى على حقوق الآخرين، فلابد أن تتخذ الإجراءات القانونية واحترام الدول ورموزها من المبادئ التي أقرها الدستور الكويتي وهو متأصل في عقيدة وعادات وتقاليد أهل الكويت، فعندما تأتي صحيفة وتحاول أن تتعرض لوحدة الصف وإحداث خلل في وحدة المجتمع لابد أن تحاسب حسب القوانين المعمول بها في المرئي والمقروء والمسموع.

وعن العمالة الوافدة، أكد د.العنزي ان هناك تعديا على العمالة، ولكن ليس من الدولة، ولكن من المؤسسات الخاصة التي تستقدم هذه العمالة وتهضم حقوقها، مع أن هناك قوانين صارمة لوزارة الشؤون ووزارة الداخلية، الا أن التجاوزات تصدر من أرباب العمل، لذلك فالقضاء مفتوح وقد أنصف الكثير من العمالة الوافدة.

وبالنسبة لاتهام الخارجية لما أسماه عدم تعاون الكويت مع أميركا في مكافحة الارهاب، قال: هذه دعوى غير صحيحة يريدون بها سوءا ولا يريدون بها خيرا، فالكويت معروفة منذ القدم على أنها بلد التسامح والشفافية من جميع فئات المجتمع وأياديها بيضاء للمساعدات الخارجية لمن يحتاج من الدول أو الشعوب والدليل على ذلك ان المؤسسات الدولية أثنت على الجمعيات الخيرية الإسلامية التي تساعد وتمد يد العون وترفع العوز عن أهاليها.

● ليلى الشافعي

د.عادل الدمخي

د.سعد العنزي

انطلاق الملتقى التربوي الأول للخدمة الاجتماعية والنفسية

العنزي: نهدف لإتاحة الفرصة لذوي الإعاقة للتعبير عن أنفسهم بشكل إيجابي

أعلن مدير ادارة مدارس التربية الخاصة دخيل عايد العنزي عن إنطلاق انشطة الملتقى التربوي الأول للخدمة الاجتماعية والنفسية لمدارس التربية الخاصة تحت شعار «بقيمنا نحمي ديرتنا» وذلك في الساعة 9,30 من صباح اليوم على مسرح ادارة مدارس التربية الخاصة في حولي وسيكون الملتقى تحت رعاية وكيل وزارة التربية المساعد للتعليم النوعي محمد الكندري.

وأكد العنزي في تصريح صحافي أن الهدف من تنظيم مثل هذا الملتقى إتاحة الفرصة لدى الطلبة من ذوي الإعاقة للتعبير عن أنفسهم بشكل ايجابي حتى يكونوا قادرين على استخلاص القيم الصالحة ونبذ كل ما هو ضار على أنفسهم وعلى مجتمعهم وابراز دور المدرسة في غرس القيم الفاضلة لدى الطلبة ذوي الإعاقة بهدف تكوين شخصية سوية وبناءة للمجتمع والتأكيد على دور المدرسة كمركز إشعاع في المجتمع من خلال تضافر جميع الجهود للارتقاء بالمسيرة التربوية لأبنائنا الطلبة ذوي الإعاقة والتأكيد على الدور التربوي والاجتماعي للأسرة في التنشئة الاجتماعية باعتبارها النواة الاولى في تكوين المجتمع وغرس القيم السامية كمنهج للحياة ودعم التعاون والتكامل بين المؤسسات الاجتماعية في تأصيل القيم الدينية والأخلاقية واكسابها لطلابنا من ذوي الإعاقة والقاء الضوء على دور الإعلام الهادف وتكنولوجيا المعلومات في نقل القيم النبيلة لدى الطلبة من ذوي الإعاقة.

وأوضح العنزي أن ادارة مدارس التربية الخاصة تحرص على تطبيق استراتيجية تربوية متكاملة تحت مظلة وزارة التربية لرعاية أبنائنا الطلبة من ذوي الإعاقة بمختلف إعاقاتهم تعليميا وتربويا واجتماعيا ونفسيا وجسديا وليس ذلك فحسب بل ودمجهم في المجتمع دمجا يتماشى مع تأصيل القيم السامية التي تضيء لهم الحياة لذا جاء الملتقى التربوي الأول للخدمة الاجتماعية والنفسية للعام الدراسي 2011/2010 حول ترسيخ القيم في نفوس أبنائنا الطلبة من ذوي الإعاقة ضمن المنظومة المجتمعية التي تسعى الى النهوض بجيل المستقبل بغض النظر عن الإعاقات التي يعانون منها سواء كانت حركية أو سمعية أو بصرية أو ذهنية وغيرها من الإعاقات التي تشرف عليها ادارة مدارس التربية الخاصة.

● بشرى شعبان

دخيل العنزي

المطوع: عرض مشروع تأهيل المباني للمعاقين على الحكومة

اعلنت أمين عام الجمعية الكويتية لرعاية المعاقين، السكرتير الوطني للتأهيل الدولي للكويت منيرة المطوع أنه تم عقد اجتماع لجنة ICTA للكويت، بمشاركة اللجنة الدولية للتكنولوجيا وارتياد المباني لمنظمة التأهيل الدولي، وأنه توجد في كل دولة من الدول الأعضاء في منظمة التأهيل الدولي لجنة ICTA المحلية التي تعمل على توفير جميع الظروف اللازمة لتسهيل ارتياد المرافق العامة والمباني الأخرى حتى تمنح للأشخاص ذوي الإعاقة حرية الحركة والتواصل بالإضافة إلى تسهيل وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى المعلومات والبرامج الإلكترونية.

واشارت، في تصريح صحافي، الى أن أعضاء اللجنة اجتمعوا يوم الخميس الماضي بحضور وزير الأشغال ووزير البلدية د.فاضل صفر بالإضافة إلى بعض الخبراء الدوليين.

وأضافت المطوع أنها أبلغت الوزير والضيوف بمشروع تطبيق الإستراتيجية لتسهيل ارتياد المباني للأشخاص ذوي الإعاقة في الكويت، والذي تنوي الجمعية الكويتية لرعاية المعاقين تنفيذه عن طريق التعاون مع الخبراء الدوليين لمنظمة التأهيل الدولي ذوي الكفاءة والخبرة الدولية الطويلة في هذا المجال وبعض الجهات المعنية بالكويت من أمثال وزارة الأشغال العامة والبلدية ومعهد الكويت للأبحاث العلمية. وتحدثت كذلك عن منظمة التأهيل الدولي ولجانها ونظام عملها، وقالت إنه على الرغم من عضوية الكويت في المنظمات الدولية، ومتابعة أحدث المستجدات العالمية في جميع الأمور المتعلقة بحياة الأشخاص ذوي الإعاقة إلا أن الكويت لاتزال تبني المشروعات التي تهدف إلى عزل الأشخاص ذوي الإعاقة عن باقي أعضاء المجتمع.

وأشارت إلى أن الوزير تحدث عن المواصفات الفنية لتسهيل ارتياد المباني للأشخاص ذوي الإعاقة التي قامت البلدية بإعدادها، قائلا إنه تم إعداد القواعد لبناء المرافق العامة والمباني الأخرى في الكويت من قبل البلدية، وأن البلدية لن تسمح ببناء أي منشآت جديدة دون تطبيق المواصفات الفنية لتسهيل ارتياد المباني للأشخاص ذوي الإعاقة، كما أبدى استعداد البلدية للمساعدة في تنفيذ مشروع تطبيق الإستراتيجية لتسهيل ارتياد المباني، وفي هذا الصدد طلب تزويده بالتفاصيل عن المشروع لدراستها، واتخاذ القرار بخصوص مدى إمكانية مشاركة البلدية في تنفيذه.

واشارت الى ان د.فاضل صفر اكد على أن الكويت تحترم الجهود التي بذلت على المستوى الدولي في هذا المجال حتى الآن، وأنه لا يرغب في العمل في هذا المجال من البداية بل من المستوى الذي وصلت إليه الجهات الدولية المتخصصة بهذا المجال، وانه تم الاتفاق على الاستمرار في الاتصالات مع الخبراء المذكورين، وأن اللجنة ستزود الوزير بالتفاصيل عن مشروع تطبيق الإستراتيجية لتسهيل ارتياد المباني للأشخاص ذوي الإعاقة بالكويت، وأنه ستتم مناقشة المشروع معه مجددا لعرضه على الحكومة الكويتية للحصول على الموافقة لتنفيذ المشروع، وتوفير الميزانية المطلوبة لتنفيذه.

● بشرى شعبان

منيرة المطوع